المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 29 ماي 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 14 ماي 2012
* **الاجتماع** : عدد 23
* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 14 و37 د
* **الحضور: 20 غائبون: 02**
* **سير أعمال اللجنة**:

تناول السّادة أعضاء اللجنة خلال بداية الاجتماع مسألة الآجال المعلنة من طرف السيّد رئيس المجلس الوطني التأسيسي لإنهاء عملية إعداد وصياغة الدستور قبل تاريخ 23 أكتوبر 2012 حيث عبّر مواقف أعضاء اللجنة بين التأييد لهذا التاريخ ولإلزاميته أخلاقيا وسياسيا أوالرفض لعملية تحديد الآجال من طرف واحد دون التشاور مع مختلف المكونات والحساسيات صلب المجلس واعتبار ذلك من قبيل المزايدة السياسية. وقد تمّ التأكيد على التوافق الحاصل داخل اللجنة بخصوص المسائل الجوهرية المتعلقة بمجال اختصاصها وعلى أهميّة اعتماد المنهج التوافقي في مختلف مراحل العمل داخل المجلس لضمان تقدّم أعماله.

كما خصص جانب آخر من الجزء الأول من الجلسة للتباحث بخصوص بعض المسائل التنظيمية على غرار مسألة نشر المحاضر وشكلها إلى جانب المطالبة بتقديم المخطط العام للتقرير المرحلي الذي سيقع إعداده من طرف مكتب اللجنة.

وخصّص الجزء الثاني من الجلسة لتقديم دراسة مقارنة بين مختلف مشاريع الدساتير المعروضة على اللجنة في جوانبها المتصلة بالسلطة القضائية من خلال إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين مختلف التنصيصات التي تضمّنتها هذه المشاريع . وقد تمّ ضبط العديد من المبادئ والآليات المتفق بشأنها بين جلّ مشاريع الدساتير التي تمّت دراستها والتي يمكن تبويبها صلب المحاور الكبرى التالية:

- المبادئ العامة
- الهياكل القضائية
- الهيئات العليا المشرفة على الهياكل القضائية.

وتتمثّل المبادئ العامة المتفق عليها في ضرورة اعتماد القضاء كسلطة مستقلة وموّحدة والتّنصيص عليه كقضاء دولة وضمان حق التقاضي للجميع وضمان المحاكمة العادلة ومبدأ حياد القاضي ومبدأ عدم نقلة القاضي وتجريم التدّخل في شؤون القضاء ومحاولة التأثير على أحكامه.

وقد أشار السيّد رابح الخرايفي إلى مشكلة احتكار القضاء ومسألة الوسائل البديلة إضافة إلى أهميّة مسألة الولوج إلى القضاء ومبدأ مجانية القضاء . وقد أثارت هذه المسائل عديد التساؤلات والملاحظات داخل اللجنة حيث تمّت الإشارة إلى الإشكاليات العديدة التي يمكن أن يطرحها على مستوى التطبيق التنصيص صلب الدستور على مبدأ المجانية رغم ارتباطه بالمعايير الدولية لاستقلالية القضاء.
كما تقرر تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الثلاثاء 15 ماي 2012 لمواصلة تقديم بقية الدراسة.

* **<u>رفع الجلسة</u>** : السّاعة 18 و 04 د

رئيس اللجنة **المقررة**